تراجع في ميزانية الاتحاد الأوروبي تتراوح قيمته بين 10 و12 مليار يورو

الأوروبيون يطالبون بريطانيا بتسديد مخصصات مالية حتى بعد الانفصال

بريطانيا مطالبة بتسديد مخصصات للاتحاد الاوروبي

ذكر مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الموازنة جونتر أوتينجر أنه يتعين على بريطانيا الاستمرار في دفع مخصصات مالية للاتحاد الأوروبي حتى عقب خروجها من الاتحاد.

وقال أوتينجر في تصريحات لصحيفة "بيلد" الألمانية الصادرة : "يتعين على البريطانيين حتى عقب خروجهم من الاتحاد عام 2019 الاستمرار في تسديد مخصصات برامج طويلة المدى تم الاتفاق عليها قبل قرار الخروج، سيتعين على لندن الاستمرار في تسديد أموال للاتحاد حتى عام 2020 على الأقل"، وفقا لـ"الألمانية".

وفي سياق متصل، توقع أوتينجر تراجع في ميزانية الاتحاد الأوروبي تتراوح قيمته بين 10 و12 مليار يورو سنويا عقب خروج بريطانيا من الاتحاد، موضحا أنه يتعين تعويض هذا الفارق بسياسات تقشفية وزيادة نسبة المخصصات التي تشارك بها الدول الأعضاء المتبقية.

وسيفقد الاتحاد الأوروبي مساهما كبيرا بخروج بريطانيا من الاتحاد في (مارس) 2019. وبوجه عام تبلغ موازنة الاتحاد سنويا 155 مليار يورو.

إلى ذلك، أظهرت بيانات نشرت أمس، أن إنفاق المستهلكين البريطانيين نزل للشهر الثالث على التوالي في (يوليو) الماضي، ليسجل أطول موجة هبوط فيما يزيد على أربع سنوات في مؤشر آخر على امتداد تأثير التصويت على قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي للأسر، بحسب "رويترز".

وقالت شركة فيزا إن الإنفاق الاستهلاكي الكلي، وهو بمثابة محرك للاقتصاد البريطاني، بعد استبعاد التضخم نزل 0.8 في المائة مع ثبات الأسعار في الشهر الماضي مقارنة بشهر (يوليو) 2016.

وتزيد وتيرة الهبوط عن مثيلتها في (يونيو) الماضي، البالغة 0.2 في المائة بعد تراجع أيضا في (مايو) الماضي، ما يمثل أطول موجة هبوط منذ فبراير شباط 2013 حين كان الاقتصاد لا يزال هشا ويكافح للتعافي من الأزمة المالية.

وقال كيفن جنكينز المدير العام لـ"فيزا" في المملكة المتحدة وإيرلندا "يدلل الرقم على أن ارتفاع الأسعار وثبات نمو الأجور يضغط على جيوب المستهلكين".

وفي الأسبوع الماضي خفض بنك انجلترا توقعاته للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل بما يرجع جزئيا إلى زيادة الأجور بوتيرة أبطأ من التوقعات وتوقعات أضعف لإنفاق السر مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى.

من جهة أخرى، قال بنك هاليفاكس للقروض العقارية أمس، إن أسعار المنازل البريطانية ارتفعت بابطأ وتيرة فيما يزيد على أربعة أعوام خلال الثلاثة الأشهر المنتهية في تموز (يوليو) مع تأثر المستهلكين بارتفاع معدل التضخم بوتيرة أسرع من الأجور. وارتفع متوسط أسعار المنازل خلال هذه الفترة 2.1 في المائة عنه قبل عام مقارنة بزيادة 2.6 في المائة في (يونيو) وانخفاضا من وتيرة نمو تجاوزت ثمانية في المائة في تموز (يوليو) من العام الماضي.

وتوقع اقتصاديون في استطلاع أجرته "رويترز" زيادة 2 في المائة. وفي شهر تموز (يوليو) وحده ارتفعت أسعار المنازل 0.4 في المائة لتتعافى جزئيا من هبوط شهري نسبته 0.9 في المائة في حزيران (يونيو)، وهي نسبة أعلى قليلا من متوسط التوقعات في استطلاع أجرته "رويترز" والذي أشار إلى نمو بنسبة 0.2 في المائة.

ونزلت الأسعار 0.2 في المائة في الفترة بين أيار (مايو) وتموز (يوليو) مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة وهو رابع هبوط فصلي على التوالي بما يمثل أطول موجة نزول من نوعها منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

وتباطأت سوق الإسكان البريطانية كثيرا منذ التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء حزيران (يونيو) 2016، حين كانت الأسعار تزيد بنحو 10 في المائة سنويا.

نمو اقتصاد إندونيسيا 5 بالمئة خلال الربع الثاني

نمو طفيف في اقتصاد اندونيسيا

أعلن مكتب الإحصاءات الإندونيسي أن اقتصاد إندونيسيا نما بوتيرة أبطأ من المتوقع خلال الربع الثاني.

وقال المكتب إن إجمالي الناتج المحلي نما بنسبة 5.01 % خلال الفترة من أبريل حتى يوليو الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وهذه النسبة تماثل النسبة التي تم تسجيلها خلال أول ثلاثة أشهر من العام.

وتتوقع الحكومة نمو الاقتصاد بنسبة 5.2 % خلال العام الجاري.

وسجل إنفاق المستهلكين، الذي يمثل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي، نموا بنسبة 4.95 %.

ويواجه الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو صعوبة في إنعاش الاقتصاد المتعثر، عقب أن أصدرت الحكومة سلسلة من الإجراءات تهدف لتسريع عملية تنمية البنية التحتية وجذب المستثمرين وحماية الوظائف.

تراجع الإنتاج الصناعي الألماني خلال يونيو الماضي

تراجع الإنتاج الصناعي الألماني

تراجع الإنتاج الصناعي الألماني لأول مرة منذ يناير الماضي، مما يمثل تراجعا لزخم نمو أكبر اقتصاد في أوروبا.

وقالت وزارة الاقتصاد اليوم الاثنين إن الإنتاج تراجع بنسبة 1.1 % في يونيو الماضي عقب أن نما بنسبة 1.2 % في مايو الماضي. وكان المحللون قد توقعوا نمو الإنتاج بنسبة 0.2 % في يونيو الماضي.

ومع ذلك، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.8 % خلال الربع الثاني مقارنة بأول ثلاثة أشهر من العام، بحسب ما قالته الوزارة.

وسجلت طلبات المصانع الشهرية ارتفاعا بنسبة أكبر من المتوقع بلغت 1% في يونيو الماضي، بحسب ما قالته الوزارة الجمعة الماضية. وكان المحللون قد توقعوا ارتفاع الطلبات بنسبة 5ر0%. وقالت الوزارة لدى إصدارها البيانات " تشير زيادة طلبات المصانع بالإضافة إلى مؤشرات مناخ العمل إلى استمرار توجه نمو الإنتاج الصناعي". وقد ارتفع الناتج الصناعي الألماني بنسبة 2.5 % في يونيو الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

توقعات لنمو احتياطي الصين من النقد الأجنبي في يوليو

بنك الصين المركزي

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي في الصين أكثر من المتوقع في يوليو تموز ليسجل أعلى مستوى في تسعة أشهر إذ أدي تشديد القواعد وانخفاض الدولار إلى الحد من نزوح رؤوس الأموال.

وارتفعت الاحتياطيات بواقع 24 مليار دولار في يوليو تموز إلى 3.081 تريليون دولار مقارنه مع زيادة قدرها 3.2 مليار دولار في يونيو حزيران.

وتوقع اقتصاديون في استطلاع أجرته رويترز نمو الاحتياطيات بواقع 12 مليار دولار.

وهذه أول مرة ترتفع فيها الاحتياطيات على مدار ستة أشهر متتالية منذ يونيو حزيران 2014 لتبلغ أعلى مستوى منذ أكتوبر تشرين الأول.

وشددت الصين القواعد على رؤوس الأموال الخارجة من البلاد في الأشهر الأخيرة مع سعيها لدعم عملتها اليوان والحد من هبوط احتياطي النقد الأجنبي.

واستنزفت الصين نحو 320 مليار دولار من احتياطياتها في العام الماضي لكن اليوان ظل منخفضا نحو 6.5 بالمئة أمام الدولار مسجلا أكبر هبوط سنوي له منذ عام 1994.

وأظهرت بيانات على موقع بنك الشعب الصيني (المركزي) أن احتياطيات الذهب لم تتغير لتستقر عند 59.24 مليون أوقية (أونصة) في يوليو تموز دون مقارنة مع الشهر السابق.

وتفيد بيانات البنك المركزي الصيني أن قيمة احتياطيات الذهب ارتفعت الي 75.084 مليار دولار في نهاية يوليو تموز من 73.585 مليار دولار في نهاية يونيو حزيران.

القواعد الجديدة ستؤثر على ما قيمته مليارات الدولارات من صادراتها

ضغوط أميركية - أوروبية على الصين لتخفيف الرقابة على وارداتها الغذائية

ضغوط على واردات الصين

صعَّد مصدرو الأغذية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الضغوط على الصين لتقليص خطط تتعلق بتنفيذ عمليات تفتيش مكثفة لوارداتها الزراعية، مؤكدين أنها ستعوق الوصول إلى سوقها السريعة النمو.

وأرسلت الدول، التي تضم أيضاً اليابان وأستراليا، رسالة مشتركة إلى السلطات الصينية تطلب منها تعليق ضوابط مقترحة، من المقرر أن يبدأ سريانها في الأول من (أكتوبر) المقبل، تتطلب الحصول على شهادة تفتيش من حكومة أجنبية لكل شحنة من المواد الغذائية.

وقالت "إن ذلك سيعطل التجارة"، وطلبت من بكين اتباع الممارسة العالمية بتطبيق مثل هذا الإجراء فقط على الأطعمة الأكثر عرضة للخطر، مثلما تنص عليه قوانين منظمة التجارة العالمية.

ويُضاف هذا النزاع إلى الشكاوى التي تتهم بكين أنها تقلل من فرص وصول سلع تراوح بين التقنيات الطبية، والتقنيات الحيوية المتصلة بالمزارع إلى أسواقها، منتهكة بذلك التزاماتها إزاء منظمة التجارة.

وأرسلت الرسالة المؤرخة في 12 (يونيو) الماضي، اطلعت "الاقتصادية" عليها، من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة، وَالولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا، والأرجنتين، وخمس دول أخرى. وتم توجيهها إلى مدير الإدارة العامة للإشراف على الجودة والتفتيش والحجر الصحي، "أكسيك"، ووزير التجارة الصيني.

وتقول الرسالة "إن القواعد الصينية الجديدة ستؤثر فيما قيمته مليارات الدولارات من صادراتها من اللحوم، والفاكهة، ومنتجات الألبان وغيرها، وفي آلاف من الموردين الذين يتطلعون إلى الصين كسوق تصديرية متنامية. ويشكو الموردون الأجانب من أن بكين تستخدم قواعد السلامة بطرق تعوق وارداتها من لحوم البقر وغيرها من السلع في انتهاك لالتزاماتها المتعلقة بفتح الأسواق.

وعلمت "الاقتصادية" أن "أكسيك" لم ترد على الرسالة التي تضمنت طلبات للتعليق، وأسئلة، أُرسلَت بالفاكس بشأن كيفية تغيير الأنظمة. وحَسب أرقام منظمة التجارة العالمية، ارتفعت واردات الأغذية الصينية في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام بنسبه 17 في المائة عن العام السابق لتصل إلى 39.4 مليار دولار.

وتضغط الحكومات الأجنبية على بكين منذ العام الماضي لتقليص الأنظمة المقترحة. وفي مناقشات منظمة التجارة، عادة ما يتهم المسؤولون الغربيون الصين بأنها تتعمد حماية الموردين الصينيين من المنافسة الخارجية، وفرض قيود تحت غطاء السلامة الغذائية لتقييد الواردات.

وقال لـ"الاقتصادية" الوفد التجاري الصيني في جنيف "إن بكين قدمت لوائحها المقترحة إلى منظمة التجارة كإشعار رسمي للحكومات الأخرى التي لديها 60 يوماً للتعليق عليها داخل اجتماعات المنظمة، وليس عبر رسائل منفردة إلى الحكومة الصينية".

وتنص لوائح منظمة التجارة على أن شهادات التفتيش مُلزَمة بالقول "إن المواد الغذائية قدَّمها مورِّد وأشرف عليها منظمون حكوميون وهي صالحة للاستهلاك البشري".

وتقول الدول الغربية "إن هذا النص يختلف تماماً عن الاقتراح الصيني بمطالبة المفتشين بالتأكد من أن الغذاء يمتثل لمعايير الجودة في الصين"، وهو ما يتركز عليه اعتراض الحكومات الغربية.

وتنص الإجراءات الصينية المقترحة أيضاً على "أن كل دفعة من المواد الغذائية تتطلب شهادة"، في حين تقول الدول الغربية "إن هذا المطلب من شأنه أن يُزيد من أعباء تكلفة التصدير، ويستهلك وقتاً، ويُبدِّد الموارد، وهو مطلب ينبغي أن يتركز على المنتجات عالية المخاطر مثل منتجات الألبان".

وتدعو رسالة 12 (يونيو) الهيئات التنظيمية الصينية إلى تغيير القواعد المقترحة بالسماح بمرور واردات الموردين الأجانب التي يوافق عليها مفتشو الحكومة دون اشتراط شهادة منفصلة لكل شحنة.

وتنص اللوائح الصينية المقترحة المقدمة إلى منظمة التجارة على أن القواعد ستنطبق على المواد الغذائية من اللحوم والفواكه المجففة إلى الكاكاو والتوابل. وتُعرب الدول الغربية عن قلقها أن تمتد الإجراءات إلى منتجات أخرى مثل البن، والمعكرونة، والشوكولاتة.

وتؤكد الصين أن شرط التفتيش الذي تدعو إليه مدعوم بما يُعرَف بالدستور الغذائي "كودكس أليمنتاريوس"، وهو "قانون الأغذية" الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. ويحدد الدستور معايير الجودة، لكن الدول الأخرى تقول "إنه يوصي بالشهادات فقط للمنتجات الخطرة، وليس كل الأغذية مثلما تدعو إليه بكين".

«التجارة» و«السوق المالية» و«النقد» يحذرون من «الفوركس»

تحذيرات من الفوركس

تطلق وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي الحملة التوعوية للتحذير من التعامل مع المواقع الإلكترونية المشبوهة التي تسوق للاستثمار في الأوراق المالية دون حصولها على التراخيص المطلوبة من الجهات ذات الاختصاص، بما فيها نشاط (الفوركس)، وستتضمن الحملة رسائل توعوية من الجهات الثلاث، إلى جانب اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المواقع أو الأفراد الذين يروجون لهذا النشاط .

وتحذر هذه الجهات المتعاملين في الأوراق المالية والعموم من التعامل مع المواقع الإلكترونية المشبوهة التي قد تنطوي أعمالها على أنشطة غير نظامية، و تروج من خلال إعلاناتها على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فرصاً استثمارية ووعوداً بتحقيق مكاسب مالية وثراء سريع، مما قد يعرض العديد من المتعاملين معها إلى عمليات نصب واحتيال وخسائر مادية كبيرة.

واستناداً إلى نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (23) وتاريخ 23 / 5 / 1377هـ، ونظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 2 / 6 / 1424هـ، ووفقاً للاختصاصات النظامية المنوطة بكل من المؤسسة والهيئة .

ومن منطلق حرص الجهات الإشرافية على توعية المتعاملين وتحذيرهم من مثل تلك الأعمال والأنشطة المشبوهة، فإنهما تشددان على ضرورة توخي أقصى درجات الحيطة والحذر من الوقوع في مخاطر الاستثمار أو المساهمة أو التعامل أو التداول بأي مبالغ في أي من أنشطة وأعمال الأوراق المالية أو العملات الأجنبية مع أي شخص أو أشخاص أو مؤسسات أو شركات أو منشآت أو أي مواقع إلكترونية (بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي)، دون التأكد من نظاميتهم وحصولهم على التراخيص أو الموافقات النظامية اللازمة من الجهات الإشرافية في المملكة العربية السعودية لممارسة تلك الأعمال والأنشطة.

وفي هذا الجانب، أكدت السوق المالية أنها تتعامل مع المواقع التي تروج لنشاط (الفوركس) عبر ثلاثة مسارات، يتمثل الأول في توعية العموم بمخالفة هذه المواقع وبمخاطر الاستثمار فيها، كما أن الهيئة تعمل مع مؤسسة النقد العربي السعودي لمواجهة هذا النشاط، حيث أطلقت الجهتان حملات توعوية للتحذير من التعامل مع المواقع غير المرخصة والمواقع المشبوهة التي تروج للاستثمار المالي أو الاستثمار في الأوراق المالية.

أما المسار الثاني الذي تتحرك فيه هيئة السوق المالية، فيتمثل في التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة للحد من الظاهرة من خلال عدم الترخيص للمواقع أو الشركات التي تعمل فيها وعدم السماح لها بالإعلان أو الرعاية للجهات أو المناسبات في المملكة. والمسار الثالث هو دعوة الأشخاص الذين يعرض عليهم هذا الاستثمار أو يصلهم تسويق بذلك من شخص في المملكة إلى إبلاغ الهيئة بذلك لتتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة مع الجهات ذات العلاقة وفقا للاختصاص.

وأوضحت هيئة السوق المالية أنه أغلقت عدد من مواقع الانترنت بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ولكن نظراً لسهولة إنشاء مواقع جديدة فإن الهيئة تؤكد أن الوسيلة الأمثل للحد منها هو التوعية بمخاطرها وهو ما تعمل عليه الهيئة مع مؤسسة النقد ووزارة التجارة والاستثمار.

ارتفاع المؤشر الرئيسي للاقتصاد الياباني إلى أعلى مستوى له منذ 2014

أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن مكتب الحكومة اليابانية ارتفاع المؤشر الرئيسي لقياس نشاط الاقتصاد الياباني خلال يونيو الماضي إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من 3 سنوات.

ارتفع المؤشر الذي يتوقع النشاط الاقتصادي في المستقبل إلى 3ر106 نقطة خلال يونيو الماضي مقابل 7ر104 نقطة خلال مايو الماضي. وهذا المستوى هو الأعلى بالنسبة للمؤشر منذ مارس 2014، عندما سجل 7ر106 نقطة. وكان المحللون يتوقعون وصول المؤشر خلال يونيو الماضي إلى 2ر106 نقطة.

في الوقت نفسه ارتفع مؤشر التزامن الاقتصادي، الذي يقيس الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في منطقة محددة، خلال يونيو الماضي إلى 2ر117 نقطة وهو أعلى مستوى له منذ مارس 2014 مقابل 8ر115 نقطة في الشهر السابق، وهو ما جاء متفقا مع التوقعات.

كما ارتفع "مؤشر التأخر الاقتصادي" الذي يرصد الأوضاع المالية بعد حدوث تحولات اقتصادية كبيرة إلى 1ر118 نقطة خلال حزيران/ يونيو الماضي مقابل 4ر116 نقطة خلال الشهر السابق.

نمو قوي للناتج الصناعي في النرويج خلال يونيو الماضي

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي النرويجي الصادرة ارتفاع وتيرة نمو الناتج الصناعي للنرويج خلال يونيو الماضي. وذكر مكتب الإحصاء أن الناتج الصناعي للنرويج قفز خلال يونيو الماضي بنسبة 4ر5% سنويا بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب، بزيادة قدرها نصف نقطة مئوية عن معدل النمو في مايو الماضي.

وارتفع ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية والخدمات المرتبطة بها خلال يونيو الماضي بنسبة 9ر3% سنويا، وزاد إنتاج المناجم والمحاجر بنسبة 5ر5%. وزاد إنتاج قطاع التصنيع بنسبة 1% خلال الشهر نفسه.

في الوقت نفسه سجل الناتج الصناعي نموا شهريا بمعدل 3ر0% بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب خلال يونيو الماضي، بعد تراجع شهري نسبته 7ر0% خلال مايو الماضي.